

حساباتهم المصرفية وملكياتهم العقارية والتجارية في كل دول العالم وأقدام الدولة على تأميم ملكياتهم العقارية والمالية والتجارية، معتبرا ان كل «طرح آخر هو كلام لا يقدم ولا يؤخر».

الحصانات على انواعها واقرار قوانين استعادة الاموال المنهوبة والائراء غير المشروع ورفع السرية المصرفية من كل من تسلم موقعا عاما مع عائلاتهم وازلامهم حتى الدرجة الرابعة وتسليط مذكرات دولية للكشف عن

أكد الأمين العام لـ «التيار الأسدي» المحامي معن الأسعد، في تصريح «ان إسقاط الطبقة السياسية والطائفية والمذهبية والميليشوية الفاسدة والمرتتهنة والظالمة التي تتحكم بالوطن والمواطن يبدأ من إسقاط

الشباب يقودون الاحتجاجات بسبب البطالة والمستقبل المجهول

لبنان: استمرار التظاهرات بحشود كبيرة تسابق الجهود الحكومية في العلاج



اتساع نطاق الاحتجاجات

بسبب تزايد معدلات البطالة بالإضافة الخوف من المستقبل المجهول. ويعاني قسم كبير من اللبنانيين من البطالة التي تسجل معدلات عالية في صفوف الشباب الذي يجدون في الهجرة سبيلا للبحث عن فرص عمل.

الاقتصادية والمعيشية ورفض تطبيق رسوم وضرائب جديدة. واجتمع عدد من الشباب المتظاهرين في تصريحات لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) على وجود هواجس وهموم مشتركة دفعتهم الى النزول الى الشارع والمشاركة في الاعتصامات

مدينة (جبيل) هو الاكبر منذ بدء الاعتصامات. وذكرت ان اعتصامات كبيرة شهدها منطقتي (كسروان) و(المتن) في جبل لبنان وفي مدينة (صور) جنوبا كما ان المتظاهرين قطعوا عددا من الطرقات ومنها الطريق الدولية في منطقة البقاع. ووضع الصليب الاحمر

تحولت التظاهرات الاحتجاجية الشعبية في لبنان في يومها الرابع على التوالي الى ساحات احتفال رفعت فيها شعارات تعبر عن واقع الحال بصورة لم تخل من الطرافة المزوجة بالالام من تردي الأوضاع. وشهدت ساحات الاعتصام في مختلف المناطق حشودا متزايدة في حين كان رئيس الوزراء سعد الحريري يقعد اجتماعا وزاريا مصغرا ضم ممثلين عن (حزب الله) و(حركة امل) و(التيار الوطني الحر) و(تيار المردة) عرض فيه الاجراءات الإصلاحية الواجب اتخاذها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية.

واعلن (الحزب التقدمي الاشتراكي) الذي يرأسه وليد جنبلاط والذي اعتذر عن المشاركة في الاجتماع الوزاري المذكور ان بقاءه في الحكومة مؤقت ومشروط بتنفيذ الإصلاحات التي عرضها رئيس الوزراء على القراء السياسيين وادخل عليها (الاشتراكي) بعض الإضافات النوعية والإصلاحية. واعلنت الجامعة اللبنانية والمصارف استمرار اقفالها بسبب استمرار الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة التي تعم لبنان بينما دعا وزير التربية والتعليم العالي اكرم شهيب مديري المدارس والثانويات والمعاهد الرسمية الخاصة والجامعات الى تقدير الأوضاع

مجلس الوزراء يقر 17 بندا من ورقة الحريري الإصلاحية

أقر مجلس الوزراء اللبناني 17 بنداً من ورقة الحريري الإصلاحية، ويواصل اللبنانيون الخروج مجدداً إلى الشوارع في يوم مفصلي يتزامن مع عقد مجلس الوزراء جلسته الأولى منذ بدء التظاهرات وانتهاء مهلة حدها رئيس الحكومة سعد الحريري للقبول بخطة إنقاذ إصلاحية. وتتضمن مقترحات ورقة العمل الاقتصادية إقرار موازنة 2020 من دون أي عجز، من خلال المزيد من التقشف في النفقات العامة وتصنيف حسابات خدمة الدين العام في سنة 2020 وزيادة ضريبة الأرباح على المصارف من 17% إلى 34% لستة واحدة. بالإضافة إلى خفض أجور النواب والوزراء الحاليين والسابقين بـ50% وخصخصة قطاع الاتصالات إما جزئياً أو بالكامل وإقرار قانون استعادة الأموال المنهوبة.

الرئيس اللبناني: الاحتجاجات تعبر عن «وجع الناس» لكن تعميم تهم الفساد «ظلم كبير»

قال الرئيس اللبناني ميشال عون أمس الاثنين إن الاحتجاجات التي تعبر البلاد تعبر عن «وجع الناس» لكن من الظلم اتهام كل السياسيين بالفساد. وذكر مكتب عون على تويتر أنه قال إن على الحكومة أن تبدأ على الأقل باعتماد رفع السرية المصرفية عن حسابات كل من يتولى مسؤولية وزارية حاضراً أو مستقبلاً. وقال الرئيس خلال اجتماع للحكومة «ما يجري في الشارع يعبر عن وجع الناس، ولكن تعميم الفساد على الجميع فيه ظلم كبير».

الحويك: يجب استلام حراك العسكريين المتقاعدين أمن التظاهرات فوراً

ستكون طويلة وقاسية، ويجب العمل على عدم السماح بتشتيت الاهداف والمطالب وسير التظاهرات والشعارات، ولا يمكن ترك الشارع بدون تنظيم وتحديد للاهداف والمطالب والاسستون الفوضى الشاملة».

دعا رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين ورئيس مجموعة «فوريفر لبيانون» انطوان الحويك، في بيان، الى «تشكيل قيادة للثورة واستلام حراك العسكريين المتقاعدين أمن التظاهرات فوراً». وأكد الحويك ان «التحركات ستبقى قائمة، والمواجهة مع السلطة

البعريني: كنا دائماً وسنبقى إلى جانب الشعب

بلبنان إلى الإفلاس والسقوط النهائي في مخالب الصهيونية العالمية، ومن ورائها الإمبريالية الامريكية الشجعة المتوحشة والتي تحاول إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على طريقها ولمصلحة الكيان الغاصب».

حيا رئيس «التجمع الشعبي العكاري» النائب السابق وجيه البعريني في بيان، «جماهير الشعب اللبناني الاحتجاجات الراقية والعظيمة التي ينفذها ضد هذه السلطة الفاسدة القائمة على التزلم والسرقات والهدر والمحسوبيات التي ابتدأت مع الطائف للوصول

المتظاهرون: قرار وقف الاحتجاجات يعود للشعب

إسقاط الحكومة، وتشكيل حكومة تكنوقراط مصغرة. وأكد بيان المتظاهرين على ضرورة تحرك القضاء لاستعادة المال المنهوب، وتوافد آلاف المتظاهرين إلى ساحة رياض الصلح في بيروت، الأحد، لليوم الرابع على التوالي، فيما يعتزم اللبنانيون مواصلة احتجاجاتهم في أغلب مناطق ومدن البلاد.

أكد بيان للمتظاهرين في لبنان، أن قرار وقف الاحتجاجات في لبنان يعود للشعب. وقال البيان إن «تسريب الورقة الإصلاحية لا يكفي ومنتظر خطة واضحة واستقالة الحكومة». وطالب بيان سابق للمتظاهرين، بإجراء انتخابات نيابية مبكرة والغاء كل زيادات الضرائب في موازنة 2019. ودعا المتظاهرون إلى

أبو فاعور: إصلاحات الحريري جذرية

«طلبنا إلغاء كل الامتيازات للرؤساء والنواب والوزراء والموظفين والمسؤولين الحكوميين، واقترحنا وقف كل أشكال الهدر والفساد في المناقصات والغاء كل المجالس والصناديق، لاسيما صندوق المهجرين ومجلس الإنماء والإعمار والهيئة العليا للإغاثة ومجلس الجنوب».

نقلت وكالة الأنباء اللبنانية عن وزير الصناعة اللبناني، وائل أبو فاعور: «أجرينا جولة مشاورات مع رئيس مجلس النواب، نبيه بري، ورئيس مجلس الوزراء، سعد الحريري، وعدد من المكونات». ووصف الوزير اللبناني «الورقة الإصلاحية التي قدمها الحريري بأنها متقدمة وجذرية وإصلاحية بالفعل». وقال الوزير:

اللبنانيون يعتصمون على طريقتهم



شابة لبنانية تعبر عن احتجاجها

تحولت التظاهرات الاحتجاجية في لبنان إلى ساحات احتفال رفعت فيها شعارات تعبر عن واقع الحال بصورة لم تخل من الطرافة المزوجة بالالام من تردي الأوضاع. وحفلت التجمعات في مختلف انحاء لبنان التي تضاعف عدد المشاركين فيها والذين يتنحون الى جميع الفئات الشعبية في اليوم الرابع على التوالي بشعارات عبرت عن نظرة المواطنين لواقع الاقتصاد الصعب وتطلعاتهم للمستقبل الذي يريدونه. وتنوعت الشعارات من «الشعب يريد إسقاط النظام» و«كلن يعني كلن» بمعنى (كل السياسيين) و«لبنان ينتفض» الى «يا وطن نحن بحمايتك» في إشارة الى الجندي في الجيش اللبناني وصولاً الى تعليق اسماء السياسيين على الاسلاك الشائكة التي تفصل المتظاهرين عن مقر الحكومة كتب تحت كل منها «حرامي».

نادي التضامن الرياضي

إعلان عن موعد انعقاد الجمعية العمومية العادية التكميلية
يقدم مجلس إدارة نادي التضامن الرياضي بدعوة السادة أعضاء الجمعية العمومية لنادي التضامن الرياضي للحضور بهيئة اجتماع عادي تكميلي يوم الثلاثاء الموافق 2019/12/10 بمقر نادي التضامن الرياضي (منطقة الفروانية) وذلك لانتخاب "عضو مجلس إدارة النادي" للدورة الحالية 2019/2020 نظرا لوفاء عضو مجلس الإدارة أمين الصندوق المساعد المحرم باذن الله تعالى السيد / محمد علي حمد الجعد طبقا لتدبير المادة (18) من النظام الأساسي وسوف تجرى الانتخابات اعتباراً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة التاسعة مساءً، كالتالي:-
1- يتم فتح باب الترشيح لمدة (10) أيام اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2019/10/21 حتى نهاية يوم السبت الموافق 2019/11/9 على أن تقدم طلبات الترشيح على النموذج لهذا الغرض أثناء اليوم الرسمي للنادي (من الخامسة مساءً وحتى التاسعة مساءً) باسم أمين السرد العام من المرشح شخصياً او من وكيل عنه بموجب وكالة رسمية بعد سداد الرسم المقرر في النظام الأساسي مع الالتزام وبمكتمل المادة (20) من النظام الأساسي
2- آخر موعد لسحب طلبات الترشيح يوم السبت الموافق 2019/12/7 طبقاً لإحكام المادة (20) بالنظام الأساسي.
كما ينوه النادي الى ان الأعضاء الذين لهم حق الحضور هم الأعضاء العاملون بالنادي الذين مضت على عضويتهم سنتان ميلاديتان على الأقل والمسددون لالتزاماتهم المالية في المواعيد والشروط والأحكام المتصوص عليها في المواد (20 - 21 - 22) من هذا النظام الأساسي للنادي.
(مع ملاحظة ان نبات الحضور بالمحافظة المدنية أو شهادة الجنسية) والله ولي التوفيق



مشاركة شبابية واسعة

النظام المستقر منذ 27 عاماً أمام اختبار صعب

بعد تاريخ نقدي عرف بمتانته منذ عام 1992 رغم الحروب والهزات الأمنية والسياسية بات النظام النقدي في لبنان أمام اختبار صعب في ضوء تطورات الأحداث الاقتصادية والسياسية. ودخل الوضع الاقتصادي في لبنان نفقا صعبا في ضوء اصطدام الشركات الكبيرة المستوردة بآزمة تراجع السيولة المتوفرة بالدولار الأمريكي في الأسواق ليستطيع المواطنون على ارتفاع أسعار الصرف عن السعر المحدد رسمياً (1507 ليرة مقابل الدولار). ويتزامن ذلك مع حركة احتجاجات حاشدة في عدد كبير من المناطق اللبنانية ضد تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ردا على تحرك الحكومة إلى الموافقة على فرض رسم على المكالمات عبر (واتساب) وتطبيقات أخرى مماثلة في إطار مساع لزيادة الإيرادات في مشروع ميزانية البلاد لعام 2020.